العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

حظر التمويل الأجنبي للصحافة الجزائرية انتقائي

السلطة تستغل هدنة الحراك بتفعيل قانون قديم لاستهداف المنابر المزعجة

أصدرت السلطات الجزائرية قرارا بتفعيل قانون قديم مثير للجدل، يتضمن منع التمويل الأجنبي لوسائل الإعلام المحلية، لكن المسألة شائكة بالنسبة إلى الجزائر التي تضم قنوات فضائية مختصة بالشأن المحلي وتبث من خارج البلاد بسبب المعوقات التي تواجه التراخيص، الأمر الذي يراه صحافيون بأنه يستهدف المنابر الإعلامية الناقدة للسلطة.

الصحافة الموالية للسلطة لا ضرر عليها

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر- استغرب الإعلامي الجزائري مصطفى بن جامع، مضمون بيان وزارة الاتصال بحظر التمويلات الأجنبية للصحافة الوطنية، واعتبره خطوة تصعيدية للالتفاف على الإعلام الحر في الجزائر، لأن إثارة مسألة تمويل وسائل الإعلام في هذا الظرف الحساس الذي تمر به البلاد، ينطوي على نوايا مبيتة لتكميم الأصوات التي لا توالي السلطة.

وأكد بيان وزارة الاتصال الصادر الأحد على "المنع التام للتمويلات الأجنبية للصحافة الوطنية على اختلاف وسائطها، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها"، وحض على "ضرورة الاحترام الصارم للقانون".

وتطرق البيان إلى أن "إذاعة أم" (التي تم حجبها) تندرج في هذه الخانة. وقالت الوزارة إنه "تم إطلاق هذه الإذاعة بعد جمع لأموال يحتمل أنه تم في إطار عملية تمويل جماعي وعبر هبات من الخارج تقدمت بها هيئات تشتغل على تعزيز المسارات التي تسمى بـ"العصرنة" و"الدمقرطة".

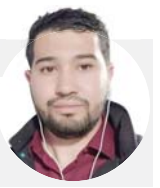

مصطفى بن جامع

السلطة تريد تحييد أصوات التزمت بالمهنية خلال الاحتجاجات

وأفاد الموقع الإخباري "مغرب إيميرجون" وموقع "راديو أم" المرتبط به في بيان نشر الجمعة أنهما تعرضا لـ"حجب سياسي" في الجزائر، حيث لم يعد بإمكان القراء النفاذ إلى صفحاتهما.

وقال بن جامع في تصريح لـ"العرب"، إن حجب إذاعة أم وموقع مغرب إيمارجانت، وقبله عدة مواقع إخبارية أخرى، لا يستند إلى مسوغ قانوني، لأن نشأة تلك المنابر كان قبل صدور قانون الإعلام الجاري عام 2012، وأن القانون عادة ينظم ويحدد حركة قطاع بعينه، ولا يستهدف منابر معينة دون غيرها.

وألمح بن جامع في تصريحات لـ"العرب"، إلى سياسة الكيل بمكيالين في التعاطي مع القطاع، ففيما شدد بيان وزارة الاتصال على مصدر التمويل وحظر الخارجي منه، لم يشر لا من بعيد ولا من قريب للقنوات الفضائية التي تهتم بالشأن الجزائري وتحمل الهوية الجزائرية، بينما تتبع لشركات في عواصم أوروبية وعربية.

وأشار في هذا الصدد إلى القنوات التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص، التي لا زالت تحمل هوية تجارية واقتصادية أجنبية، وتعتبر من وجهة النظر القانونية محطات أجنبية، ونشاطها في الجزائر عبارة عن نشاط مكاتب محلية، بينما الواقع يشير إلى عكس ذلك لأن مضامينها تركز بشكل كامل على الشأن المحلي، كما أنها تحصل على إعلان خاص وشبه حكومي، مما يثير إشارات استفهام حول مصير تلك القنوات في ظل وضعيتها المنافية للقانون المنظم للنشاط التجاري والاقتصادي.

وأفاد بيان وزارة الاتصال "في انتظار تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تُسيّر قطاع الصحافة والاتصال، بناء على الدستور القادم ومراعاة لسياق يشهد تحولات سريعة ومستمرة في القطاع، تدعو وزارة الاتصال جميع فواعل الصحافة الوطنية إلى الاحترام الصارم للقوانين السارية في مرحلة الانتقال الحالية".

وأوضح أن "التمويلات الأجنبية ممنوعة بموجب قانون الإعلام الصادر عام 2012، وقانون النشاط السمعي البصري في 2014، وأن البند 29 من قانون الإعلام يؤكد بشكل واضح ودقيق أنه يمنع الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أي جهة أجنبية، فضلا على إلزام نفس البند "كل وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية بالتصريح وتبرير مصدر الأموال المكونة لرأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

لكن رغم مرور ثماني سنوات على صدور القانون المذكور، إلا أن وزارة الاتصال لا زالت تسير المرحلة الانتقالية، في ظل غياب الهيئات التي قرر القانون إطلاقها كالمجلس السمعي البصري ومجلس أخلاقيات المهنة، حيث لا زالت تضطلع بالمهام التي أوكلها لها قانون 2012، نظرا لعدم تشكيلها حتى الآن.

وربط الإعلامي مصطفى بن جامع وهو ناشط في تنظيم "مبادرة إنقاذ الصحافة"، الإجراءات الحكومية الأخيرة، خاصة في ما يتعلق بتصاعد وتيرة توقيف وسجن الصحافيين وحجب المواقع الإخبارية، بالأوضاع السياسية في البلاد.

وذكر في تصريحه لـ"العرب" أن "السلطة المستفيدة من هدنة سياسية أعلنها الحراك الشعبي طواعية من أجل مواجهة تفشي وباء كورونا، تريد المرور بنفس الهدنة إلى الأبد بعد تلاشي الوباء، وذلك عبر تحييد الأصوات والمنابر الإعلامية التي التزمت بالمهنية في تغطية الاحتجاجات السياسية التي عرفتها البلاد لأكثر من عام".

وتابع بن جامع "مهما قيل عن نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي انفجر الشارع الجزائري ضده في فبراير 2019، فإن المرحلة المذكورة لم تعرف حركة قمع وتضييق على الحريات كما يعيشها القطاع في الظرف الراهن، حيث كانت المعركة تدور بشرف بين الطرفين، والسلطة حينها توظف ورقة القتل الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية دون المساس بنشاط الصحافيين".

ولفت إلى أنه "على مدار عشريتين من نظام بوتفليقة، تحضرني حادثتان تتعلق بالإعلاميين محمد بن تيشكو، ومحمد تامالت، بينما تحدث في الآونة الأخيرة حادثتان أو أكثر في ظرف شهر فقط، حيث يقبع في السجون عدد من الصحافيين، يحاول النظام إخراجها عن سياق سلب الحريات والممارسة الإعلامية لقضايا حق عام، بينما تم توقيف الصحافي خالد درارني وهو يمارس مهمته".

وشدد بيان الوزارة الصادر عقب الضجة التي أثيرت حول حجب إذاعة أم، وموقع مغرب إيمارجانت، وقبلها موقع كل شيء عن الجزائر، بنسختيه الفرنسية والعربية، على أن "عدم احترام هذه التدابير سيعرض حتما مرتكبيها للعقوبات المنصوص عليها في القوانين، وأن إذاعة أم تندرج في هذه الخانة".

وفي المقابل أطلق عدد من الإعلاميين في الجزائر مبادرة "صحافيون جزائريون متحدون"، من أجل التضامن مع إذاعة أم، وموقع مغرب إيمارجانت، والتنديد بما وصفه بيان صادر عنها بـ"ضربة شديدة توجه للإعلام المحايد، ورصاصة في ظهر الصحافة الحرة المستقلة، ومسمار في نعش شعار الجزائر الجديدة".

وذكر البيان "ما وقع للمنبرين المحجوبين، هو تأميم للمكتسبات المحققة من طرف حراك الـ22 فبراير، وإيذانا بالعودة إلى مرحلة التضييق واضطهاد الحريات وأسوأ منها، سواء بحجب المنابر الإعلامية أو متابعة الصحافيين وسجنهم"، وذكر أن تسعة صحافيين يتواجدون بين المتابعة أو السجن.

كورونا لإسكات الصحافيين

طاهر علوان
كاتب عراقي
مقيم في لندن

هل حقّا أن الصحافيين والإعلاميين في طبعهم المشاكسة والمناكفة ومخالفة الرأي السائد؟

وهل أن في ما بينهم رابطا غير معلن كمثل شيفرة سرّية أساسها مخالفة الآخرين في الرأي أو العمل بمبدأ خالف تُعرَف؟

هذه الأسئلة وغيرها تثار مع تفجّر أزمة الوباء على نطاق عالمي.

الصحافيّون والإعلاميون والمدوّنون وأصحاب القنوات على يوتيوب وجدوا في أزمة الوباء موضوعا ذا أسبقية ما دام يشغل الرأي العام وأصبح قضية حياة أو موت.

شاهدت عمل بعض من هؤلاء ابتداء من بريطانيا إلى ألمانيا إلى الصين إلى بلدان عربية.

ليس الأمر متعلّقا بالمعلومات والإرشادات الطبية والوقائية وتاريخ المرض بل إن الأمر يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

في ألمانيا كان الصحافي والمدوّن يرصد كيف أثر الوباء في تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد، ثم كان الريبورتاج الذي أنجزه إعلاميون ألمان وتم بثّه من خلال إحدى القنوات الألمانية كافيا لتقديم نمط عيش غير مسبوق.

نمط الاستهلاك والنهم في الشراء، بكاء الرجال بسبب فقدان فرص العمل، الشقق الصغيرة المكتظة بالمؤونة ولُعب الأطفال بينما الأب الذي يعمل في مجال الحسابات البنكية يحتاج إلى التركيز لأنه يعمل من المنزل.

لم يرد صانعو الريبورتاج انتقاد الإجراءات الحكومية في تقديم صورة سلبية من الواقع لأناس مبعثرين وفاقدين لأعمالهم وحياة مزرية يعيشها أناس معزولون بل أرادوا نقل صورة من الواقع.

أزمة كورونا إن كانت قلبت الحياة وبعثرت الكثير من الاعتبارات فإنها تجربة جديدة للصحافيين باتجاه إما إسكاتهم وإما التشويش على مهنيتهم

في الصين يقدم صاحب قناة على يوتيوب يوميات الحجر في بكين ومدن أخرى، لكنه يشير بين حين وآخر إلى أن نقل الحقيقة كاملة فيه مخاطر، في المقابل يعرض صاحب القناة قصصا عن استخدام الكاميرات الحرارية وكاميرات التعرف على الوجوه والتطبيقات والكثير من الوسائل المخابراتية التي اتبعتها السلطات الصينية تحت غطاء تتبع مسار الوباء والمصابين به.

هذا هو واقع الحال، وليس تشويها ولا تجميلا لما يجري في الصين وحيث نظرية المؤامرة قد وصلت إلى أقصاها بتسمية الرئيس الأميركي دونالد ترامب الفايروس بأنه فايروس الصين.

الرئيس الأميركي نفسه يقدم في كل يوم تقريبا ما يشبه الـ"شو" التلفزيوني، من خلال مؤتمر صحافي لعرض آخر مستجدات تفشي الوباء ومقتل عشرات الآلاف من الأميركيين بسببه.

خلال عرض الرئيس اليومي يقول البعض إنه استثمر الفرصة لكي يصفي حساباته مع الصحافيين والإعلاميين الذين يناقشونه تحت مبدأ ما ذكرناه آنفا من المشاكسة والمخالفة والمناكفة ولهذا فإن مؤتمراته الصحافية هي مزيج من الاتهامات والمزاح والتباهي.

يقول أحد التقارير في وصف تصرفات الرئيس إنه قد جعل نفسه هو الممثل البطل والمنتج والمخرج لآخر برنامج من تلفزيون الواقع حيث بدا أمام الرأي العام رئيسا قويا سريع الغضب، لكن غضبه ينصبّ على الصحافيين أكثر من غيرهم.

هجمات ترامب على وسائل الإعلام ليست بالشيء الجديد. لكن أزمة كورونا كانت سببا لمماحكات أخرى.

يقول الرئيس لأحد الصحافيين "أنت صحافي من الدرجة الثالثة وما قلته عار".

ووصف ترامب مراسلين آخرين بأوصاف منها البغيض واللعين..

في بريطانيا يتصاعد الجدل ويدخل الصحافيون في عمقه، يا ترى هل كانت إجراءات الحكومة كافية للتصدي للوباء بينما تقارير الخبراء تحذّر من تحوّل بريطانيا إلى واقع أسوأ من واقع البلدان الأوروبية الأكثر تعرّضا للوباء بوفيات زادت على 10 آلاف وفاة حتى ساعة كتابة هذه السطور.

هنالك من الصحافيين من ضاق ذرعا بالإجراءات الحكومية القاصرة تحت دعوى أن الوقت ليس وقت انتقادات وبمعنى آخر يجب الصمت على كل شيء ومنه السكوت على وفاة أطباء وممرضين بسبب نقص في مستلزمات الحماية الشخصية، وأن نقص تلك المستلزمات ونقص أجهزة التنفس الاصطناعي يعود إلى ارتكاب حكومة المحافظين منذ عهد تيريزا ماي أخطاء كارثية بخفض ميزانية القطاع الصحي تخفيضا فادحا كان من نتائجه ما نعيشه اليوم.

إزاء ذلك، إن تكلم الصحافي فإنه يكون قد خرق قواعد السكوت والتلاحم وقت الأزمات، وإن تكلّم فهو مشاكس عنيد و لا يعي خطورة ما يقول.

أزمة كورونا إن كانت قلبت الحياة وبعثرت الكثير من الاعتبارات فإنها كانت تجربة أخرى جديدة للصحافيين باتجاه إما إسكاتهم وإما التشويش على مهنيتهم.

حظر التجول وسيلة لتقييد عمل الصحافيين في موريتانيا

نواكشوط – يعاني الصحافيون الموريتانيون من صعوبة التحرك والقيام بعملهم، بسبب إجراءات حظر التجول ومنع التنقل التي اتخذتها للحدّ من انتشار فايروس كورونا المستجد، وخلافا للكثير من دول العالم لم يستثن غالبية الصحافيين من هذا الإجراء.

وجهت نقابة الصحافيين الموريتانيين نداء إلى السلطات تطالب باستثناء الصحافيين من إجراءات الحظر حيث يعتبر الصحافيون أن ما تعرضوا له أشبه بـ"الحصار".

وقال محمد سالم ولد الداه نقيب الصحافيين إن الدعوة التي وجهت إلى السلطات "تمت الاستجابة لها بشكل جزئي لأنها منحت عددا من العاملين في المؤسسات الإعلامية الموريتانية بعض التصاريح للتنقل بهدف القيام بمهامهم لإعلام الناس، لكن هذه الدائرة لم تتسع بعد".

وطالب ولد الداه بضرورة السماح لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدين في البلاد والعالقين على الحدود بالدخول إلى موريتانيا للقيام بعملهم، فعلى سبيل المثال فُرض على مراسل قناة "العربية" الخليل ولد أجدود حجر صحي على الحدود لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع، ولا يزال موجودا قيد الاحتجاز في مدينة روصو.

وقال ولد أجدود في تصريحات صحافية، "ما حدث معي تضمن تعسفا منذ البداية"، وأضاف "أخضعت للاحتجاز لأكثر من ثلاثة أسابيع، في حين أن أشخاصا وصلوا معي لم يشملهم هذا التمديد وتم الإفراج عنهم الاثنين والثلاثاء الماضيين".

وتابع أنه تواصل مع المصالح الصحية في محافظة الترارزة وطلب منها إجراء الفحص بعد استكمال 3 أسابيع، وقال إنهم ردوا عليه بأنه "لا يمكنهم القيام بها دون أمر من وزير الصحة أو مدير الصحة العمومية، والوزير رفض وقال إنهم بصدد إرسال بعثة".

صحافيون اشتكوا منعهم من التصوير والتحرك ابتداء من السادسة مساء، وباءت محاولاتهم للحصول على ترخيص بالفشل

وأكد صحافيون في نواكشوط أنهم يواجهون مشاكل كبيرة في أداء عملهم، بسبب قرار حظر التجول الجزئي، وأغلبهم يعمل مع مؤسسات صحافية ذروة عملها في ساعات المساء.

وقالوا إنه يبدو أن ثمة توجها لدى بعض الجهات لإقصاء المراسلين وتقييد حريتهم وتحجيم دورهم، حيث تم منعهم من العمل في أوقات النشرات المغاربية التي تتزامن مع موعد حظر التجول، وهذا المنع يخالف ما عليه الحال في باقي البلدان حتى الموبوءة منها".